الإصدار1.0

10 يونيو 2020

العلاقات الدولية وسياسات السودان الخارجية

ورقة سياسات

اعدت بواسطة: محمد سليمان خاطر
امانة العلاقات الخارجية
حملة سودان المستقبل

حملة سودان المستقبل
العلاقات الدولية وسياسات السودان الخارجية
-ورقة سياسات-

تقديم:

تهتم العلاقات الدولية بالقراءة الدقيقة للتطورات والمظاهر السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والعقائدية خارج حدود الدولة، وانتهاج سياسات خارجية تجاه تلك المظاهر والتي في الغالب تهدف إلى إدارة القوة والنفوذ او التعاون بين الدول والمنظمات الدولية والإقليمية وكذلك القوي السياسية والمؤسسات الغير حكومية متعددة الاهتمامات والوظائف.

العلاقات الدولية للسودان في عهد الإنقاذ:

لم يكن نظام الانقاذ في بداياته حريصاً على إدارة علاقات دولية مثمرة وتوظيفها لخدمة المصالح السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية للسودان. لذا سريعا ما ادخلت البلاد في حالة صدام وتشاكس. وتأرجحت السياسات الخارجية للسودان حينها في ثلاث مراحل اساسية شكلت جل التركة المتراكمة من الأخطاء والفشل الذي نتعامل معه الآن:

المرحلة الاولي: انطلق نظام الانقاذ من عقلية الفتوحات الاسلامية والتلويح بالقوة والعنف كمنهج للتعاطي مع القضايا الدولية والإقليمية. حيث تركزت جل اهتمام النظام حينها حول إدارة الجانب العقائدي في العلاقات الدولية منطلقاً من نفحة إيمانية كاذبه وأولويات تخص التنظيم الدولي للإخوان المسلمين مع أدارة بائسة لصراعات إقليمية بالوكالة عن قوي راديكالية لها ارتباطات بتنظيمات ارهابية. لم تكن مصلحة الشعب السوداني في ادارة علاقات متوازنة ومتزنة مع دول العالم ذات أي درجة من الأهمية للنظام، حيث توجهت سياسات الدولة الخارجية نحو إدارة علاقات مشبوهة مع منظمات اسلامية وحركات جهادية وأقامت المؤتمرات المثيرة للجدل. كان موقف النظام من قضايا إقليمية مهمة حينها مثل احتلال الكويت موقف لا تتفق مع المواثيق والأعراف الدولية ولا مع القيم الإنسانية. دعت تلك المواقف والأفعال الي بدء محاصرة السودان داخل إطار إيديولوجي محدد وتوجهات خارجية مثيرة للتناقض والنقد.

المرحلة الثانية: اتسمت هذه المرحلة بتصاعد وتيرة المواجهات الداخلية المسلحة كنتيجة لسوء إدارة الدولة وتردي العلاقات الدولية والإقليمية. أصبحت عملية دعم المعارضة السودانية المسلحة بواسطة قوي اقليمية ودولية هو الوسيلة العملية لمواجهة خطر النظام خصوصاً من دول الجوار التي تضررت بشكل مباشر من منهجه في التعاطي مع الشؤون الخارجية. تزامنت تلك المرحلة من تردي حالة حقوق الإنسان في الدولة والقمع المتسلط على الحريات وارتكاب جرائم حرب مروعة في حق المدنيين خلال العمليات العسكرية التي كانت تتم بهدف قمع التمرد. قادت تلك الحالة الي فرض عقوبات على السودان وعزله عالميا واتهام قادته بارتكاب جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية.

المرحلة الثالثة: أتت هذه المرحلة في العشرة اعوام الأخيرة من عمر النظام حيث تمت تعريته تماما على كافة الأصعدة الإقليمية والدولية وتمت محاصرته اقتصاديا وملاحقته قانونيا واخلاقيا. كسلوك تعويضي لجأ النظام الي ممارسة الابتزاز السياسي في علاقاته الدولية التي انحصرت حينها فقط في المحيط الإقليمي. حيث اتجه النظام أفريقياً في محاولة لكسر الحصار القانوني الدولي المفروض عليه مدغدغا مشاعر الدولة الإفريقية بفرية عدم حيادية النظام القانوني الدولي. عربيا لجأ النظام الي ابتزاز الأنظمة العربية عبر التقرب الي إيران تارة واللعب على سياسة المحاور داخل القوي العربية تارة اخري. حيث تأرجح بين حلف قطر وحلف السعودية ثم الارتماء في حضن تركيا واخيرا بدأ في محاولات يائسة لإدخال روسيا على خط المواجهة. كانت كل تلك المحاولات ماهي الا حالة توهان لا تنظر للبعد الاستراتيجي لبناء العلاقات الدولية وتتغافل عن حالة الانهيار الاقتصادي والاجتماعي وتفاقم التحديات الداخلية التي تشكل نقطة مهمة في عملية رسم التوازنات الخارجية. حاول النظام التراجع عن الهوس العقائدي وانتهاج نهج براغماتي رخيص وضع السودان على قمة الدول التي يدار اقتصادها عبر تصدير المرتزقة لرفد صراعات الإقليم في اليمن وليبيا وجنوب السودان وتشاد وأفريقيا الوسطي.

بنهاية عهد النظام مع قيام ثورة ديسمبر أصبح السودان يعتمد بشكل أساسي على دول محور السعودية التي لم تكن تري فيه إلا حليفاً كاذباً متعدد الأوجه وغير موثوق فيه ولا يمكن التعامل معه أبعد من علاقة المصالح الضيقة والتي تعتمد بدرجة أساسية على رفد الجنود لجهات القتال التي ليس للسودان ناقة فيها ولا جمل.

ملامح العلاقات الدولية للسودان خلال الفترة الانتقالية:

لفهم ملامح العلاقات الدولية للسودان في مرحلة ما بعد نظام البشير يقتضي فهم مكونات وعملية صناعة القرار في الدولة السودانية ما بعد التغيير. بالرغم من وضوح شعارات الثورة السودانية ومطالبها بحدوث تغيير جذري بما في ذلك علاقات السودان الدولية التي كانت تدور بشكل براغماتي بائس، إلا أن ذلك التغيير المنشود لم يحدث كون ان المكونات الحالية للدولة وتركيبة السلطة وفهمها وتوجهاتها الجزئية والكلية ظلت محتفظة بمظهرها العام وبنيتها التي كانت عليها في عهد البشير. الشيء الوحيد الذي تغير في الفضاء السياسي هو حالة من الحريات الجزئية التي تحققت والتي اعطت قطاعات من الشعب القدرة على التعبير السياسي. كذلك حالة دخول عدد من المدنيين غير المحسوبين على الانقاذ في بعض المواقع التنفيذية بما في ذلك رئاسة مجلس الوزراء تحت بند حكومة انتقالية محكومة بشروط الوثيقة الدستورية.

تلك الحالة من "التغيير" الشكلاني لا تمتلك القدرة على صناعة تغيير جذري في مسار علاقات السودان الدولية كون اليد الطولي في تحديد مسار تلك العلاقات يمتلكها المجلس العسكري ويديرها بالنيابة عنه المحور السني العربي المعتدل (سمه ان شئت الناتو العربي) بقيادة السعودية وبعضوية كل من الإمارات ومصر والبحرين. من الواضح ان هذا الحلف هو من يقف خلف رسم خارطة التغيير في السودان بشكل متسق مع مصالح ذلك الحلف الكلية والجزئية وقراءته للمشهد السياسي في المنطقة ومنطلق من زاوية مصالحه الاقتصادية والجيوسياسية. ينطلق هذا الحلف من اولوياته مثل الحفاظ على المصالح الاقتصادية في السودان وضرورة محاربة تنظيم الاخوان المسلمين والحفاظ علي منجم الدم السوداني الرخيص في دعم تدخلهم في اليمن وليبيا.

يدير التحالف العربي أولوياته عبر المجلس العسكري / المكون العسكري في مجلس السيادة وبعض حلفاءه من قوى الحرية والتغيير ويحرص على تهيئة أسباب القوة لهذه الأطراف عبر إدارة بعض الملفات الخارجية مثل ملف العقوبات والتطبيع مع إسرائيل وملف المعونات الخارجية مستفيداً من تحالفاته مع القوي العظمي وعلاقة المصالح الاقتصادية والتجارية. تظل محاولات خلق حالة اتساق وتماهي لمدنيي الحكومة الانتقالية مع المكون العسكري أحد أهم أولويات التحالف العربي في هذه المرحلة في محاولة لرسم خارطة طريق للسودان في مرحلة ما بعد الفترة الانتقالية.

هذا الحلف لن يترك للسودان فرصة للهروب من حالة الاستغلال والتبعية في علاقاته الدولية التي وضعه نظام البشير فيها. إغواء المكون العسكري بالاستمرار في السلطة والحفاظ على مصالح التحالف في الإقليم جعلت قيادات المكون العسكري لا تنظر لملف العلاقات الدولية أبعد من الشكل المبتذل الرخيص الذي كان يدار به هذا الملف بواسطة نظام الانقاذ. المكون المدني للحكومة الانتقالية بدوره لا يمتلك السلطة الكافية ولا الفرص التي تمكنه من التمرد على خارطة الطريق التي وضعها التحالف العربي. حيث تم اغراق المكون المدني في أزمات اقتصادية احرجته أمام الشارع العام وأنحصر طموحه في التغيير الي ملاحقة الأزمات ومحاولة حلها على المدي القصير عبر الهبات المالية كما كان يفعل نظام البشير تماما. ثم أتت جائحة كورونا لتضع العالم أمام تحديات جديدة ليس من بينها الاهتمام بشأن التحول الديمقراطي في بلد مثل السودان، خصوصا إذا ظل التحالف العربي يدير المشهد بالنيابة عن حلفاءه الدوليين.

<u>منهج التعاطي مع العلاقات الدولية:</u>

من المهم أن يتم التعاطي مع العلاقات الدولية وفق منهج مدروس وخارطة طريق واضحة تنطلق من تحليل موضوعي لوضع العلاقات الدولية في السودان والي أين تتجه، وما الذي يجب فعله لضبط مسار العلاقات الدولية الحالية وإعادة توجيهها نحو مسار جاد وهادف يخدم مصلحة الوطن والشعب.

المنهج الموضوعي لتحليل العلاقات الدولية السودانية يجب أن يتطلق من خمس مؤشرات أساسية هي: 1/ العلاقات السياسية و2/ التبادل الاقتصادي و3/وضع العلاقات الاجتماعية و4/التفاعل الثقافي و5/ العلاقات العقائدية. حيث تندرج التحالفات العسكرية والتعاون الأمني والاستخباراتي تحت مؤشر العلاقات السياسية.

بالعودة للأهداف الكلية للعلاقات الدولية والتي كما ذكرنا سابقا تنطلق من هدفين أساسيين هما ١) إدارة النفوذ والقوة و ٢) التعاون بين الدول في شتي المجالات؛ فإن المؤشرات الخمس أعلاه تصب في تلك الأهداف الكلية و تعمل بشكل تكاملي و ليس بشكل منفرد. ففي حين تأتي العلاقات السياسية

والاقتصادية تحديدا في سياق خدمة أهداف إدارة النفوذ والسيطرة (امريكا والصين كدراسة حالة)؛ تندرج بقية الأنماط الثلاث المتبقية للعلاقات (الاجتماعي والثقافي والعقائدي) في خدمة هدف التعاون والتفاعل الإيجابي بين الدول.

إن التبسيط أعلاه قد يكون مخلاً بعض الشيء، كون إن الأنماط الخمس للعلاقات الدولية تعمل بشكل متفاعل ومتسق على تقوية بعضها البعض لتحقيق الأهداف الكلية. حيث تنطلق العلاقات الثقافية والاجتماعية بشكل أفضل إذا كانت هنالك علاقات اقتصادية وتتكامل المصالح في الدفاع المشترك والمساندة السياسية والعسكرية بين الدول التي تتمتع بعلاقات اقتصادية ومصالح أكبر فيما بينها.

للوصول للفهم الصحيح حول كيفية عمل تلك الأنماط يجب أن يتم النظر إليها وفق نظرية "رأس المال". فالدول التي تتمتع باقتصاديات فقيرة وعلاقات سياسية ضعيفة تحجز مكانها على أسفل القائمة في قدرتها على خدمة مصالحها ومصالح شعوبها وتسقط فريسة لتغول الدول القوية، وقد يتم استخدامها لخدمة أجندة لا تخصها تماما كما في حالة السودان الآن.

لذلك تظل المعادلة الافضل في العلاقات الدولية هي الانطلاق من الداخل نحو الخارج في تقوية الاقتصاد وانتهاك سياسة متزنة وحيادية تجاه القضايا الخلافية على مستوي الإقليم والمستوي الدولي. فالعلاقة الدولية لا تبني على اساس الانطباعات والإرادات الشخصية، بل تخضع لمعادلة دقيقة بين ما تستطيع ان تقدمه وما تحصل عليه وما تؤمن به في إطار العلاقات البينية مع بقية دول العالم.

أولويات حملة سودان المستقبل في العلاقات الدولية:

على ضوء ما تقدم، يجب على القوي السياسية الديمقراطية الليبرالية كافة، وحملة سودان المستقبل علي وجه الخصوص استيعاب ضرورة النظر أبعد من حدود المرحلة الحالية، إذا أردنا الخروج من أزمة ثلاث عقود من العلاقات الدولية المشوهة والاقعاد المتعمد للسودان كدولة مهمة في المنطقة بحكم موقعها الجغرافي ومواردها الطبيعية وتنوعها الاجتماعي والثقافي والديني. تلك الخصائص ملائمة لوضع بلد مثل السودان على نسق علاقات دولية قوية ومتزنة والتطلع الي قيادة تحالفات دولية مهمة كبديل لحالة الركوع الحالي تحت وطء الحاجة والعوز الاقتصادي والتسول الخارجي بسبب أخطاء الماضي وتقاعس الحاضر عن مواجهة التحديات بمسؤولية وحس وطني وشفافية مع الشعب وبانطلاق كامل من الداخل نحو الخارج وليس العكس.

اهداف العلاقات الدولية للحملة:

اولا: حماية المصالح الاستراتيجية للشعب السوداني (الاقتصادية والسياسية) والأمن القومي السوداني (بما فيه الأمن الاقتصادي والاجتماعي والأمن المائي وأمن الطاقة الخ) وحماية مصالح المواطنين السودانيين في الخارج،

ثانيا: بناء جدار حماية للتحول الديمقراطي ودعم عملية التغيير الكاملة في السودان عبر بناء علاقات دولية شاملة ومتزنة (سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية وعقائدية) مع كافة دول العالم بالتركيز على الدول التي تتقاطع مع السودان على عدة مستويات إقليمية،

ثالثا: تحقيق نقلة نوعية في بناء العلاقات الدولية والانتقال من خانة التمثيل الرمزي الي خانة بناء علاقات ديناميكية مستمرة وفاعلة على كافة المستويات الرسمية والشعبية ومع المؤسسات شبة الدولية والقوي السياسية والتحالفات الإقليمية،

رابعا: وضع المجتمع الدولي أمام مسؤولياته تجاه دعم التحول الديمقراطي في السودان عبر كافة الوسائل المتاحة، بما في ذلك المسار الدبلوماسي الغير رسمي والمؤسسات المهتمة بالقانون الدولي والعهود الدولية وحالة حقوق الإنسان،

خامسا: السعي لبناء علاقات متميزة وقوية مع القوي السياسية في البلدان الديمقراطية بالتركيز على القوي المتطلعة للوصول للسلطة والتي يمكن أن تحدث فارقاً في إعادة تشكيل العلاقات الدولية في المنطقة العربية،

سادسا: السعي للتأثير على السياسات الخارجية للتحالف العربي تجاه السودان بشتى الوسائل وبما يخدم مصالح السودان أيضاً وليس مصالح ذلك التحالف فقط،

سابعا: الاتجاه لتقوية وترسيخ العلاقات الشعبية والثقافية والاجتماعية مع عمقنا الأفريقي والإقليمي وتقوية التعاون في منطقة القرن الافريقي وفي منطقة الساحل وصولاً للوحدة الافريقية الشاملة والكاملة،

ثامناً: تقوية المناصرة الداخلية للتأثير على السياسات الخارجية للحكومة الانتقالية لتكون أكثر استراتيجية وتضع مصالح الشعب السوداني علي قمة أولوياتها،

تاسعاً: الاهتمام بالدبلوماسية غير الرسمية كآلية لمخاطبة الراي العام الخارجي والتواصل مع الشعوب الصديقة خارج إطار الدبلوماسية الرسمية المتمثلة في السفارات والبعثات الدبلوماسية.

آليات تنفيذ الأهداف:

تكون آليات التنفيذ وفقا للمصلحة القومية، وبما ان العلاقات الدولية طبيعتها التغيير يجب موافقة الآليات بما يوائم مع التغيير الذي يطرأ علي المسرح الدولي بما يحقق المصلحة المبتغاة. في إطار هذه الرؤية يمكن تحديد بعض آليات التنفيذ خلال العامين القادمين في التالي:

- إعداد ورقة رئيسية (الحالية) ثم أوراق فرعية منبثقة عنها تحلل وتضع الأساس القوي لعلاقات السودان الخارجية ثم للسياسات والعلاقات الخارجية لحملة سودان المستقبل (سلسلة أوراق السياسة الخارجية)،
- إعداد ماتريكس تحليلي للعلاقات الدولية للسودان يحتوي على جدول بالدول مثار الاهتمام في ضوء المؤشرات الخمسة للعلاقات الدولية (مؤشرات) فضلاً عن تعريف المؤشرات نفسها، وذلك كي يساعد قيادات الحملة وكوادرها على التعامل المنهجي ووضع الأولويات في التعامل مع تلك الدول وتطوير علاقاتنا معها بشكل علمي، (مرفقة)
- أعداد سياسة وقائية اقتصادية اجتماعية تهدف لتقوية الموقف الاقتصادي للسودان ومن ثم الموقف السياسي له (السيطرة على قطاعات الاتصالات والبنوك والتعدين وإصلاح القطاع الصناعي وتحريره من المافيات الخ)،
- إنشاء مركز الدراسات الدولية تابع للحملة تكون مهمته تطوير سياستنا الخارجية الجديدة وعمل دراسات وأوراق عن جميع المناطق والدول المهمة التي تستهدفها
- تدريب عدد من الكادر على المستوى الدبلوماسي من أعضاء أمانة العلاقات الخارجية ليقوموا بتنفيذ سياسة الحملة الخارجية وليتجهزوا ليعملوا في المستقبل في حكومة سودان المستقبل والنظر في انشاء مركز تدريب او قسم تدريب في (مركز المستقبل للتدريب والإدارة) لتدريب أعضاء كوادر الحملة على العمل الدبلوماسي،
- تعيين وزير خارجية الظل لحملة سودان المستقبل وان يقوم بالأشراف على تنفيذ الأهداف اعلاه ووفق الآليات المحددة،
- تعيين سفراء حملة سودان المستقبل في كل الدول والاقاليم المستهدفة (ووفق أولويات الماتركس المرفق) وذلك لتطوير العلاقات على المستوى الشعبي والحزبي الخ اي ما أسمته الورقة بالدبلوماسية الشعبية أو البديلة وبناء وتطوير العلاقات مع حكومات صديقة ديمقراطية وليبرالية بما يتوفر لنا من علاقات حاليا،
- الانضمام للشبكات السياسية والمدنية الإقليمية والدولية الداعمة للديمقراطية أو العاملة في مجال العلاقات الدولية،
- تصميم وتنفيذ مجموعة من الحملات الشعبية المنظمة التي تهدف لتغيير صورة السودان مباشر ودون التماهي مع السياسات الخارجية التي لا تخدم المصلحة الفعلية للشعب.